

Distr.: General  
29 July 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٤٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن  
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت  
في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

التقديرات المنقحة المتعلقة بميزانية المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص  
المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي  
ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، لفترة السنتين  
٢٠١٠-٢٠١١

تقرير الأمين العام

موجز

يعكس هذا التقرير احتياجات إضافية من الموارد بمبلغ ٦٠٠ ٥٤٩ ٤٢ دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، علاوة على الاعتماد الأولي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٤٠ للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وتعزى الزيادة في الاحتياجات إلى تنقيح الجدول الزمني للمحاكمات لفترة السنتين من أجل مراعاة التغييرات في تواريخ إتمام عدد من المحاكمات الابتدائية. ومطلوب من الجمعية الموافقة على اعتماد إضافي بمبلغ إجماليه ٨٠٠ ٦٠٣ ٤٧ دولار (صافيه ٦٠٠ ٥٤٩ ٤٢ دولار) للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

\* A/65/150.



## أولا - مقدمة

- ١ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٠/٦٤ أن تخصص للحساب الخاص للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ مبلغا إجماليه ٥٠٠ ٢٨٥ ٢٩٠ دولار (صافيه ٨٠٠ ٩٨٧ ٢٦٧ دولار) لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.
- ٢ - وأشار الأمين العام في الفقرة ٥ من تقريره إلى الجمعية العامة عن ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/476) إلى أن هناك عددا من العوامل الخارجية عن نطاق سيطرة المحكمة يمكن أن تؤثر، وسوف تؤثر، تأثيرا كبيرا على المواعيد المتوقعة لإتمام المحاكمات. وأشار أيضا إلى أنه إذا اختلف الجدول الزمني للمحاكمات اختلافا كبيرا عن الجدول المستخدم في إعداد الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، فسوف يتعين إعادة تقدير الاحتياجات وسيتم تناول التقديرات المتعلقة بالتغيرات التي تطرأ في الجدول الزمني للمحاكمات في سياق التقديرات المنقحة.
- ٣ - ومنذ إقرار ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ولأسباب خارجة عن نطاق سيطرة المحكمة، نُقح الجدول الزمني للمحاكمات لمراعاة التغييرات التي أُدخلت على تواريخ إتمام عدد من المحاكمات الابتدائية، مقارنة بالجدول الزمني الذي وُضع عند إعداد ميزانية فترة السنتين.

## ثانيا - برنامج العمل المنقح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

- ٤ - أُعدت الميزانية المعتمدة للمحكمة استنادا إلى جدول المحاكمات القائم وقت إعداد ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وكان جدول المحاكمات يتوقع آنذاك إجراء عدد يتراوح بين ست وثمان محاكمات متوازية خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠، وانخفاض في نشاط المحاكمات اعتبارا من الربع الثالث من عام ٢٠١٠ إلى خمس محاكمات بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأربع محاكمات بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وثلاث محاكمات في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، واستمرار محاكمة واحدة فقط حتى عام ٢٠١٢. وكان من المتوقع أن تجري المحكمة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ٨ محاكمات ابتدائية تشمل ١٥ متهما، وأن تنهي نظرها في ٧ قضايا تشمل ١٤ متهما على النحو المفصل أدناه:

(أ) القضايا التي ستنتهي فيها المحاكمات: ٧ قضايا تشمل ١٤ متهما (سيسيلبي (متهم واحد)؛ وستانيسيتش وسيماتوفيتش (متهمان)؛ وم. بيريزيتش (متهم واحد)؛

وستانيسيتش وزوبليانين (متهمان)، وتوليمير (متهم واحد)؛ ودورديفيتش (متهم واحد)؛ وبرليتش وآخرون (٦ متهمين)؛

(ب) القضايا التي ستتواصل فيها المحاكمات: قضية واحدة تتعلق بمتهم واحد (كارادزيتش).

٥ - ومع ذلك، نُقحت تقديرات الإطار الزمني لإتمام المحاكمات الجارية في ضوء التقدم المحرز منذ تقديم مقترحات الميزانية الأولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وحدير بالملاحظة أن التواريخ التي كانت متوقعة للشروع في المحاكمات وإتمامها تستند إلى التقديرات الجارية، المعرضة للتغير بسبب عوامل خارجة عن إرادة المحكمة، مثل صحة المتهمين، وعدد الطعون التمهيدية المقدمة خلال الإجراءات، وطلبات استبدال المحامين، والتمثيل الذاتي، والكشف غير المتوقع عن مواد جديدة من قبيل ١٨ مذكرة عسكرية خاصة براكو ملاديتش، والالتباسات الأخرى التي تؤثر في الإجراءات، من قبيل توافر الشهود لتأكيد صحة البيانات والإدلاء بالشهادة.

٦ - ونظرا لتمديد الإطار الزمني الذي كان متوقعا في الأصل لإتمام النظر في القضايا، أصبح من المتوقع إتمام قضيتين من قضايا الدائرة الابتدائية (بابوفيتش وآخرون، وغوتوفينا وآخرون) في عام ٢٠١٠، بعد أن كان مقررا أصلا إتمامهما في عام ٢٠٠٩ (حيث صدر الحكم فعلا في قضية بابوفيتش وآخرون في ١٠ حزيران/يونيه). وفي الوقت نفسه، سيستمر النظر خلال عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٢ في أربع قضايا من قضايا الدائرة الابتدائية (سيسيلي، وبريزيتش، وم. ستانيسيتش وزوبليانين، وتوليمير) بعد أن كان مقررا أصلا إتمامها في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، سيستمر النظر في قضية واحدة حتى عام ٢٠١٢ (ستانيسيتش وسيماتوفيتش) بعد أن كان مقررا إتمامها في مطلع عام ٢٠١١.

٧ - وستعقد المحكمة خلال فترة السنتين محاكمات في ١٠ قضايا تشمل ٢٥ متهما، وستقوم بصياغة نصوص الأحكام المتعلقة بها، وذلك على النحو المفصل أدناه:

(أ) القضايا التي ستنتهي فيها المحاكمات: ٥ قضايا تشمل ١٨ متهما (بريزيتش (متهم واحد)؛ ودورديفيتش (متهم واحد)؛ وبرليتش وآخرون (٦ متهمين)؛ وغوتوفينا وآخرون (٣ متهمين)؛ وبابوفيتش وآخرون (٧ متهمين)؛

(ب) القضايا التي ستستمر فيها المحاكمات: ٥ قضايا تشمل ٧ متهمين (سيسيلي (متهم واحد)؛ وم. ستانيسيتش وزوبليانين (متهمان)؛ و كارادزيتش (متهم واحد)؛ وستانيسيتش وسيماتوفيتش (متهمان)؛ وتوليمير (متهم واحد)).

٨ - وباختصار، كان للتغييرات التي أُدخلت على الجدول الزمني للمحاكمات منذ إعداد ميزانية فترة السنتين تأثير كبير على عبء العمل المرتبط بالمحاكمات لفترة السنتين. وفي حين أُحرز تقدم كبير في إجراءات المحاكمات خلال السنوات الأخيرة، فإن العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة المحكمة لا تزال تؤثر في تحديد التواريخ المتوقعة لإتمام المحاكمات. وتبذل المحكمة قصاراها لتعجيل وتيرة الإجراءات مع الحرص في الوقت نفسه على كفالة حقوق المتهمين في المحاكمة وفق الأصول القانونية.

٩ - وميزانية المحكمة يحددها أساسا عدد المحاكمات. وكلما ازداد عدد المحاكمات المتزامنة، يزداد عدد الموظفين اللازمين لدعم الإجراءات في الدوائر ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة. وفي الجدول الزمني الذي استخدم لإعداد ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، توقعت المحكمة انخفاضاً في نشاط المحاكمات اعتباراً من الربع الثالث من عام ٢٠١٠، بعد إتمام المحاكمات الابتدائية. وكان من المتوقع أن يكون أمام المحكمة في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ خمس محاكمات متزامنة، كان يُتوقع إتمام إحداها بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وأخرى بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، ومحاكمتين بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١١، ثم مواصلة المحاكمة المتبقية حتى عام ٢٠١٢. بيد أن أحدث جدول زمني يتوقع إجراء ثماني محاكمات متزامنة حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حيث تستمر سبع منها حتى نهاية نيسان/أبريل عام ٢٠١١، وست منها حتى نهاية أيلول/سبتمبر، وخمس منها حتى كانون الأول/ديسمبر. وعلى أساس جدول المحاكمات المنقح، لا تتوقع المحكمة انخفاضاً في نشاط المحاكمات في عام ٢٠١٠ مثلما كان متوقعاً في البداية، بل استمراره بدون تغيير عما كان عليه في عام ٢٠٠٩، مع حدوث انخفاض في وتيرة نشاط المحاكمات بمعدل طفيف اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عندما ينخفض عدد المحاكمات المتزامنة من ست إلى خمس محاكمات.

### ثالثاً - تقارير الحالة عن المحاكمات والإحالات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

#### بابوفيتش وآخرون

١٠ - كان من المتوقع إتمام قضية بابوفيتش وآخرين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ولكنها اختُتمت في الواقع في حزيران/يونيه ٢٠١٠، مما يمثل تأخيراً لمدة ثمانية أشهر بسبب دوران الموظفين والالتزامات القضائية الأخرى الملقاة على عاتق القضاة. فالقاضي الذي يرأس المحاكمة، القاضي آجيوس، هو عضو في دائرة الاستئناف ورئيس لجنة القواعد، والقاضي كووون هو نائب رئيس المحكمة والقاضي الذي يرأس المحاكمة في قضية كارادزيتش. وطوال سير المحاكمة، كان الدعم القانوني المقدم إلى قضاة الدائرة دعماً متقطعاً ليس فقط بسبب

مغادرة الموظفين للمحكمة، وإنما أيضا بسبب الحاجة إلى العديد من الموظفين للإسهام في قضايا أخرى. ومن أصل الموظفين الستة العاملين حاليا في القضية بدوام كامل، ثمة موظف واحد فقط يعمل في هذه القضية منذ بدء المحاكمة في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، غادر ثلاثة من الموظفين القانونيين المتمرسين الذين عملوا في هذه المحاكمة لسنوات عديدة، وذلك قبل نهاية مرحلة تقديم الأدلة بفترة وجيزة. وخلال فترة صياغة الحكم، تفاقم نقص الدعم القانوني لأسباب تعود إلى الترقية والمرض.

### دورديفيتش

١١ - كان من المتوقع إتمام قضية دورديفيتش في أيار/مايو ٢٠١٠. ثم نُقح هذا التاريخ ليصبح أيلول/سبتمبر، مما يمثل تأخيرا مدته أربعة أشهر. وكانت مرافعة الدفاع، التي بدأت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أكثر استفاضة مما كان متوقعا، وذلك لأسباب منها استخدام أدلة مستقاة من محاكمات محلية أجريت في المنطقة، وتعلق بالجرائم نفسها. وستطول مدة المداولات في المحاكمة لأن اثنين من القضاة الثلاثة الذين ينظرون قضية دورديفيتش يشاركون في هيئات محاكمات أخرى (إذ يرأس القاضي فلوغه جلسات محاكمة توليمير ويشارك القاضي بيرد في هيئة محاكمة كارادزيتش).

### غوتوفينا وآخرون

١٢ - كان من المتوقع إتمام قضية غوتوفينا وآخرون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ثم عدّل هذا التاريخ ليصبح كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مما يمثل تأخيرا مدته ١٤ شهرا. فبعد اختتام مرافعات الدفاع في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قررت الدائرة استدعاء سبعة شهود. وأصبحت الأدلة التي قدمها أولئك الشهود أكثر تعقيدا مما كان متوقعا، ومع ذلك، وبسبب التطورات التي شهدتها كرواتيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، لا سيما فتح تحقيق جنائي محلي يرتبط ببعض الشهود الذين ترغب الدائرة في الاستماع إليهم. وكنتيجة مباشرة لذلك التحقيق قدم الادعاء التماسا لإعادة فتح مرافعته بغرض الاستماع إلى ثلاثة شهود آخرين قررت الدائرة الموافقة على التماس الادعاء فقدم الدفاع طلبا لاستئناف القرار، ووافقت الدائرة الابتدائية في أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٠ على الطلب، وهو معروض حاليا أمام دائرة الاستئناف. ولا تزال لذلك الآثار الكاملة المترتبة من حيث التأخير غير معروفة. وطيلة مدة المحاكمة، أثير الكثير من المنازعات القضائية بشأن طلبات لم تُلبّ قدمها الادعاء للحصول على وثائق من كرواتيا. وعلاوة على ذلك، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أفضى تحقيق جنائي آخر في كرواتيا إلى اعتقالات وعمليات تفتيش في صفوف أعضاء فريق دفاع غوتوفينا، مما أدى إلى سلسلة من الطعون المتعلقة بتزاهة

وسرعة الإجراءات. وأخيرا، ومنذ بداية عام ٢٠٠٩، أصبح اثنان من القضاة ومن أعضاء هيئة موظفي الدعم القانوني يشاركون في قضية أخرى (ستانيسيتش وسيماتوفيتش) مما ساهم في الدفع بعجلة المحاکمتين معا، لكن ذلك أدى في الوقت نفسه إلى تحويل الموارد من محاكمة غوتوفينا وآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، غادر أحد الموظفين هيئة موظفي الدعم القانوني واستُعيض عنه بموظف أقل خبرة.

### بيريزيتش

١٣ - كان من المتوقع إتمام قضية بيريزيتش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ولكن هذا التاريخ عُذّل ليصبح نيسان/أبريل ٢٠١١، مما يمثل تأخيرا مدته سبعة أشهر. ولئن كان الادعاء قد استدعى عددا أقل مما كان متوقعا للإدلاء بالشهادة، استغرقت المحاكمة، من حيث الأشهر التقويمية، مدة أطول مما كان متوقعا أصلا بسبب مشاكل في وضع الجدول الزمني وتأخر قبول عدد كبير من الوثائق. واستجّدت أيضا تطورات تمثلت في اكتشاف الادعاء لأدلة جديدة عقب التحقيقات الأخيرة التي قامت بها السلطات الوطنية. وقد استلزمت هذه الأدلة الجديدة التي تتألف من عدد من الوثائق، تأجيل الإجراءات لإتاحة الوقت اللازم لترجمة المواد ومنح الدفاع فرصة لإعادة تقييم مرافعته. وقد غادر رئيس فريق موظفي الدعم القانوني المحكمة، وتعين الاستعاضة عنه داخليا خلال خريف عام ٢٠٠٩، مما أثر في سرعة سير الإجراءات.

### برليتش وآخرون

١٤ - كان من المتوقع أن تنتهي محاكمة برليتش وآخرون في شباط/فبراير ٢٠١١، ولكن هذه التوقعات قد تبدلت منذ ذلك الحين وبات من المنتظر إنهاء المحاكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، مما يعكس تأخيرا مدته ٧ أشهر. ومنذ بدء المحاكمة، تعاملت الدائرة مع أكثر من ٤٨٩ التماسا خطيا، وأصدرت ٦٥٤ قرارا خطيا حتى الآن. وكان بعض هذه الالتماسات ومنها التماسات بقبول تقديم ٧٣٥ واقعة صدرت بها أحكام قضائية، وأكثر من ٥٠٠٠ مستند قانوني من منصة الدفاع معقدا جدا. وعلاوة على ذلك، أصدرت الدائرة قرارات متعلقة بالالتماسات الشفوية بقبول الأدلة الواردة عن طريق ٢٠٨ شهود أدلوا بشهادات شفوية. وحللت الدائرة الابتدائية ٢١٦ بيانا خطيا قدمت فيها طلبات قبول وفقا للمادة ٩٢ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة. وحتى الآن، جرى قبول ٩٥٧٥ مستندا. ويُذكر أن رئيس المحكمة القاضي أنطونيني يترأس المحاكمة أيضا في قضية "شيشيلي"، فيما القاضي ميندوا يشارك كذلك في هيئة محاكمة توليمير؛ ولذا، يمثل تحديد جدول زمني لتلك المحاكمات الثلاث تحديا قائما بذاته. وبالإضافة إلى ذلك، تأثر عمل

الدائرة بارتفاع معدل دوران الموظفين. فمنذ بداية المحاكمة، توالى أربعة موظفين قانونيين أقدمين على هذه القضية، إلى جانب خمسة موظفين قانونيين مختلفين. وفي الوقت الراهن، ومن أصل الأشخاص الثمانية المنتمين إلى فريق الدعم القانوني، ثمة موظف واحد له خبرة تقل عن ستة أشهر داخل المحكمة، وموظف آخر له خبرة لا تتجاوز عاما واحدا، وموظفان آخران لهما خبرة تبلغ ١٨ شهرا. ومع الأخذ في الحسبان طول مدة القضية وتعقيدها، تلزم شهور عدة لكل موظف بديل لكي يصبح على اطلاع جيد بالقضية. ويؤثر التناقص المستمر لعدد الموظفين في هذه المحاكمة على الوقت اللازم للدائرة لكي تبت في الالتماسات العديدة التي تقدمها الأطراف، وكذلك على الوقت اللازم لتحليل الأدلة وإعداد الحكم النهائي. وقد تشهد محاكمة برلتيش وآخرون تباطؤا كبيرا جراء التماس تقدمت به هيئة الادعاء في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ لتعيد فتح مرافعتها الرئيسية<sup>(١)</sup> ولتقدم المقتطفات التي عُثر عليها مؤخرا في دفاتر راتكو ملاديتش العسكرية الـ ١٨ بوصفها أدلة رسمية.

### شيشيلي

١٥ - كان من المتوقع أن تنتهي محاكمة شيشيلي في تموز/يوليه ٢٠١٠، لكن هذه التوقعات قد تبدلت منذ ذلك الحين وبات من المنتظر إنهاء المحاكمة في آذار/مارس ٢٠١٢، مما يعني تأخيرا مدته ٢٠ شهرا. وبعد ١١ شهرا من التعليق، بين شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، من جراء ادعاءات متعلقة بتخويف الشهود لم يُبت فيها حتى الآن في الدوائر الابتدائية الأخرى، قررت الدائرة الابتدائية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ استئناف المحاكمة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ونظرا إلى أن شيشيلي أكّدت على الدوام أنه لن يُعد دفاعا عن النفس، فقد ارتكز التقييم الأصلي لمدة المحاكمة على هذا التصور. لكن شيشيلي يشير الآن إلى أنه سيتقدم للدفاع عن النفس، وذكر أنه يحتاج إلى سنتين لإعداده. وقد خلف هذا التطور الجديد أثرا كبيرا على طول المدة المتوقعة للإجراءات القضائية. ولا يمكن أيضا إغفال عبء العمل الهائل المنجز خارج المحكمة في هذه القضية. فمنذ عام ٢٠٠٧، أصدرت الدائرة الابتدائية حوالي ٣٣٣ قرارا خطيا وحوالي ٧٥ قرارا شفويا. وتنظر الدائرة حاليا في حوالي ١٠ إلى ١٥ التماسا شهريا وتعمل على إصدار ما معدله ١٠ قرارات شهريا. وقدمت هيئة الادعاء العديد من الالتماسات للقبول بتقديم وقائع بت فيها قضائيا وأدلة أخرى، مما يتطلب تحليلا شاملا من جانب الموظفين ومداولات من جانب القضاة. ويشترك القضاة الثلاثة في محاكمات أخرى فضلا عن هذه المحاكمة (يترأس رئيس المحكمة القاضي أنطونيتي المحاكمة في قضية برلتيش وآخرون أيضا؛ ويشترك القاضي هاروف في

(١) المرحلة الأولى للمحاكمة عندما تقوم هيئة الادعاء بعرض قضيتها، وتستدعي الشهود وتقدم الأدلة الخطية.

هيئة محاكمة ستانيشيتش وزوبليانين؛ والقاضي لاتانزي في هيئة محاكمة كارادزيتش)، مما يعني أن تحديد مواعيد هذه المحاكمات الأربع أقرب إلى التحدي. ويعاني فريق المحامين الذي يقدم المساعدة إلى الدائرة الابتدائية في قضية شيشيلي من نقص في العدد اللازم. وفي بداية المحاكمة، كان الفريق يتألف من سبعة موظفين. ونظرا إلى ارتفاع معدل دوران الموظفين، بات الفريق الذي يعمل في القضية حاليا يتألف حاليا من أربعة موظفين فقط، من بينهم ثلاثة موظفين لهم خبرة بالقضية تقل عن ستة أشهر، وموظفان لهما خبرة تقل عن ستة أشهر داخل المحكمة. ويؤثر ذلك سلبا على عمل الدائرة الابتدائية ككل، وبوجه خاص، على معدل البت في الالتماسات والتصرف بها، وعلى تحليل الأدلة. وقد تتأثر هذه القضية أيضا باكتشاف دفاتر ملاديتش الـ ١٨، باعتبار أن هيئة الادعاء طلبت وقتا إضافيا لتحليلها. ونظرا إلى حجم المواد الجديدة، منحت الدائرة الابتدائية هيئة الادعاء مهلة حتى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ لتقديم طلب فيما يتعلق بهذه الدفاتر.

### ستانيشيتش وزوبليانين

١٦ - كان من المتوقع أن تنتهي محاكمة ستانيشيتش وزوبليانين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، لكن هذه التوقعات قد تبدلت منذ ذلك الحين وبات من المنتظر إنهاء المحاكمة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، مما يعني تأخيرا مدته ٢٠ شهرا. وكان التقييم الذي أُجْر قبل بدء المحاكمة بشأن طول المدة المتوقعة للإجراءات القضائية يركز على المعلومات المحدودة التي كانت متوفرة في ذلك الحين، ويُعتبر الآن أنه كان تفاؤليا أكثر مما ينبغي لأسباب عدة. وقد استلزمت الحاجة الملحة للبدء بهذه المحاكمة التي كانت متزامنة مع سبع محاكمات أخرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مقترنة برحيل ثلاثة قضاة في وقت واحد من المحكمة، مما استلزم إنشاء هيئة تضم قاضيين جديدين دائمين في المحكمة وقاضيا مخصصا أُسندت إليه من قبل قضية جارية أخرى. ورغم أن استخدام المادة ٩٢ بشأن إفادات الشهود قد أدى إلى كسب بعض الوقت، فما زال ينبغي للعديد من الشهود الإدلاء بشهاداتهم لأن الشهادات السابقة لشهود الإثبات المعترف بها في قضية سابقة لا تضم أدلة ذات صلة تتعلق مباشرة بالمتهمين في هذه القضية. ومن المتوقع أيضا أن تؤدي القرارات الأخيرة بشأن قبول الوقائع التي بُت فيها إلى طلب إضافة شهود آخرين. وقد أُرجمت جلسات الاستماع في ثلاث مناسبات: في المرة الأولى لمدة أسبوعين عند بدء المحاكمة، لتمكين كل من الدائرة والأطراف من إتمام التحضيرات، وفي مرتين آخرين على أثر العطلة القضائية الشتوية، لمدة أسبوع في كل مرة، بغية إتاحة الوقت الكافي للدائرة للتداول بشأن بعض الطلبات العديدة التي لم يُبت فيها بعد. وأعاق عدد من العوامل إحراز التقدم فيما يخص تلك المسائل، وأبرزها تدني عدد الموظفين

لقضية بهذا الحجم وهذا التعقيد، مقرونا بانعدام خبرة فريق الدعم القانوني نسبيا. ويتألف الفريق من أربعة موظفين، إضافة إلى زميل، يتمتع اثنان منهم فقط بأكثر من عام من الخبرة في المحكمة. وقدمت هيئة الادعاء أخيرا طلبا بإضافة دفاتر راتكو ملاديتش العسكرية ال ١٨ التي عُثر عليها مؤخرا إلى قائمة أدلتها المحتملة. وإذا ما وافقت الدائرة الابتدائية على هذا الطلب، فقد تشهد القضية مزيدا من التأخير لإتاحة الوقت أمام جهة الدفاع لاستعراض هذه المادة الجديدة.

### ستانيشيتش وسيماتوفيتش

١٧ - كان من المتوقع أن تنتهي محاكمة ستانيشيتش وسيماتوفيتش في شباط/فبراير ٢٠١١، لكن هذه التوقعات قد تبدلت منذ ذلك الحين وبات من المنتظر إنهاء المحاكمة في تموز/يوليه ٢٠١٢، مما يعني تأخيرا مدته ١٧ شهرا. وبدأ عرض المرافعة الرئيسية لهيئة الادعاء في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، توفي محامي سيماتوفيتش الرئيسي، وأرجحت القضية إلى حين تعيين بديل عنه. ورغم أن فريق دفاع سيماتوفيتش الجديد طلب تأجيلا مدته ثمانية أشهر للإعداد للمحاكمة، وافقت الدائرة الابتدائية على منح فترة زمنية أقصر، واستؤنفت المحاكمة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وكان من الضروري الموافقة على تأجيل قصير آخر في آذار/مارس ونيسان/أبريل لإتاحة الوقت أمام فريق دفاع سيماتوفيتش الجديد للإعداد على نحو كاف لاستجواب شهود الادعاء. ويواصل كل من الدائرة وفريق الدعم القانوني التابع لها تولى هذه القضية بالتوازي مع قضايا أخرى (بشارك رئيس المحكمة القاضي أوري والقاضية غوانزا في هيئة محاكمة غوتوفينا وآخرون، والقاضي بيكار في هيئة محاكمة بيريشيتش) من خلال إدارة دقيقة جدا للجدول الزمني للمحكمة. وقد عُين لهذه القضية موظف قانوني واحد فقط على أساس التفرغ، فيما بقية الموظفين الذين يقدمون الدعم القانوني للقضاة في هذه المحكمة يقدمون الدعم أيضا إلى القضاة في قضايا أخرى. وكان التقييم الأصلي لطول المدة المتوقعة لهذه القضية يركز على قيام الدائرة بعقد عدد أكبر من الجلسات خلال أيام الأسبوع عما هو مقرر في الجدول الزمني الراهن للمحكمة، والتزام القضاة بقضايا أخرى. كما أن ثمة مسائل متعلقة بصحة المتهمين في هذه القضية التي تستدعي عقد جلسات تستمر لمدة زمنية أقصر من وقت المحكمة. وقدمت هيئة الادعاء مؤخرا التماسا بأن تُضاف إلى قائمة أدلتها دفاتر راتكو ملاديتش العسكرية ال ١٨ التي عُثر عليها مؤخرا، والتي يُزعم أنها كُتبت من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥. وإذا ما ارتأت الدائرة الابتدائية أن الموافقة على هذا الطلب يصب في مصلحة العدالة، فإن الانتهاء من هذه المحاكمة سيستغرق وقتا أطول مما هو متوقع حاليا.

## كارادزيتش

١٨ - كان من المتوقع أن تنتهي محاكمة كارادزيتش في شباط/فبراير ٢٠١٢، لكن هذه التوقعات قد تبدلت منذ ذلك الحين وبات من المنتظر إنهاء المحاكمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مما يعني تأخيرا مدته ١٠ أشهر. وقد بدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وقدمت هيئة الادعاء بياها الافتتاحي على مدى يومين. أكد المتهم أنه لم يُنح له الوقت الكافي للإعداد للمحاكمة، وقد رفض حضور الجلسات. وكنتيجة لذلك، أمرت الدائرة المسجّل بتعيين محام للدفاع لبدء التحضيرات لتمثيل المتهم في المحاكمة، وتأجلت الجلسات بين تشرين الثاني/نوفمبر وآذار/مارس لإتاحة الوقت الكافي للإعداد للمحاكمة. واعترض المتهم على اختيار المحامي، وطلب موارد إضافية من المحكمة لفريق دفاعه. وفي حين أن دائرة الاستئناف أيدت في النهاية اختيار المسجّل للمحامي، فقد أمر الرئيس بتوفير أموال إضافية لمرحلة ما قبل المحاكمة ومراحل المحاكمة معا. ثم قدم المتهم التماسا بتأجيل آخر للمحاكمة على أساس أنه ما زال غير مستعد بشكل كاف، ويرجع ذلك جزئيا إلى قرارات المسجل بشأن تمويل الدفاع. ورفضت الدائرة هذا التماس، واستُمع إلى البيان الافتتاحي من جانب المتهم يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٠. لكن في ١ آذار/مارس، طلب المتهم تصديقا على استئناف قرار الدائرة بشأن تأجيل المحاكمة، وحصل عليه من جانب الدائرة الابتدائية. وأبقت المحكمة الابتدائية على أثر قرارها المتعلق بالتأجيل إلى حين حل هذه المسألة من جانب دائرة الاستئناف. وفي ٣١ آذار/مارس، رفضت دائرة الاستئناف طلب الاستئناف في مجمله، وأمرت الدائرة الابتدائية في وقت لاحق بأن تُستأنف المحاكمة في ١٣ نيسان/أبريل بالاستماع إلى الشاهد الأول. ويعاني الفريق القانوني المعين لدائرة محاكمة كارادزيتش من نقص كبير في عدد الموظفين، في ظل توفر أربعة موظفين قانونيين فقط على أساس التفرغ، بالإضافة إلى زميل غير متفرغ ومتدربين. وسيظل هذا النقص في الموظفين يلقي بآثره على الوقت اللازم للتعامل مع الطلبات الجارية والمسائل العملية الناشئة أثناء سير المحاكمة، وإجراء التحليل اللازم للأدلة. وقدمت هيئة الادعاء مؤخرا طلبا بأن تُضاف إلى قائمة أدلتها دفاتر راتكو ملاديتش العسكرية التي عُثر عليها مؤخرا. وفي حال موافقة الدائرة الابتدائية على هذا الطلب، فقد يكون له أثر كبير على المدة الإجمالية للمحاكمة.

## توليمير

١٩ - كان من المتوقع أن تنتهي محاكمة توليمير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ولكن هذه التوقعات قد تبدلت منذ ذلك الحين لتصبح شباط/فبراير ٢٠١٢، مما يعني تأخيرا مدته

١٤ شهرا. وكان من المقرر أن تبدأ المحاكمة في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ولكن في ٩ كانون الأول/ديسمبر، أمرت الدائرة الابتدائية بتأجيلها لمدة شهرين على الأقل نظرا إلى قيام هيئة الادعاء بتقديم التماس بتعديل لائحة الاتهام وإضافة تهم جديدة هامة. ووافقت الدائرة على هذا الالتماس، وعُدلت لائحة الاتهام وفقا لذلك. ومنذ نقل توليمير إلى لاهاي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أعيق الدعم القانوني في هذه القضية من جراء المسؤوليات الواقعة على عاتق الموظفين في إجراءات أخرى. ومن بين الموظفين الخمسة الذين يقدمون الدعم القانوني في الوقت الراهن، هناك ثلاثة موظفين مرتبطين بالتزامات كبيرة في قضايا أخرى، مما يضع، حتما، قيودا على سرعة إجراء المحاكمة. كما أن للقضاة المشاركين في هيئة المحكمة التزامات في قضايا أخرى (رئيس المحكمة القاضي فلوغه في قضية دورديفيتش والقاضي ميندوا في قضية برليتس وآخرون)، ويُتوقع أن تستمر هذه الحالة طوال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٠ وما بعده. وعلاوة على ذلك، يقوم توليمير بتمثيل نفسه، وينشأ عن ذلك حاجة للترجمة إلى اللغات البوسنية/الكرواتية/الصربية، مما يؤدي حتما إلى إطالة الإجراءات القضائية.

## رابعا - الاحتياجات الإضافية من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

الجدول ١

### الاحتياجات الإضافية حسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات	الفرق	الاعتمادات الأولية	
<b>النفقات</b>			
٤,٢٦٧ ١٥	٨,٢٩٤ ٢	٦,٩٧٢ ١٢	ألف - الدوائر
٨,٩٢٢ ٧٧	٨,٣٠٢ ١٧	٠,٦٢٠ ٦٠	باء - مكتب المدعي العام
٥,٨٥٩ ٢٤٠	٢,٠٠٦ ٢٨	٣,٨٥٣ ٢١٢	جيم - قلم المحكمة
٦,٨٣٩ ٣	-	٦,٨٣٩ ٣	دال - إدارة السجلات، والمحفوظات
٣,٨٨٩ ٣٣٧	٨,٦٠٣ ٤٧	٥,٢٨٥ ٢٩٠	<b>مجموع الاحتياجات (الإجمالي)</b>
<b>الإيرادات</b>			
٤,٠٧٤ ٢٧	٢,٠٥٤ ٥	٢,٠٢٠ ٢٢	الإيرادات المتأتية من: الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٥,٢٧٧	-	٥,٢٧٧	الإيرادات الأخرى
٣١٠ ٥٣٧,٤	٤٢ ٥٤٩,٦	٢٦٧ ٩٨٧,٨	<b>المجموع (الصافي)</b>

الجدول ٢  
الاحتياجات الإضافية حسب وجه الإنفاق  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات	الفرق	الاعتمادات الأولية	
<b>النفقات</b>			
١٣٠ ٤٦٥,٦	-	١٣٠ ٤٦٥,٦	الوظائف
٧٦ ٩٨٥,٠	٣٢ ٦٨٣,٠	٤٤ ٣٠٢,٠	تكاليف الموظفين الأخرى
١٥ ٠٨٦,٢	٢ ٢٩٤,٨	١٢ ٧٩١,٤	التعويضات الممنوحة لغير الموظفين
٨٠٨,٤	-	٨٠٨,٤	الاستشاريون والخبراء
٤ ٤٨٧,٧	١٨٤,٠	٤ ٣٠٣,٧	السفر
٤٩ ١٣١,٢	٧ ٣٨٧,٨	٤١ ٧٤٣,٤	الخدمات التعاقدية
٢٧ ١٦٨,٩	-	٢٧ ١٦٨,٩	مصرفات التشغيل العامة
١٦,٨	-	١٦,٨	الضيافة
١ ٨٨٨,٧	-	١ ٨٨٨,٧	اللوازم والمواد
٤ ٢٣٥,٧	-	٤ ٢٣٥,٧	الأثاث والمعدات
٢٥٠,٣	-	٢٥٠,٣	التحسينات في أماكن العمل
٢٩٠,٤	-	٢٩٠,٤	المنح والترعرات
٢٧ ٠٧٤,٤	٥ ٠٥٤,٢	٢٢ ٠٢٠,٢	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
<b>٣,٨٨٩ ٣٣٧</b>	<b>٨,٦٠٣ ٤٧</b>	<b>٥,٢٨٥ ٢٩٠</b>	<b>المجموع (الإجمالي)</b>
<b>الإيرادات</b>			
٢٧ ٠٧٤,٤	٥ ٠٥٤,٢	٢٢ ٠٢٠,٢	الإيرادات المتأتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٢٧٧,٥	-	٢٧٧,٥	الإيرادات الأخرى
<b>٣١٠ ٥٣٧,٤</b>	<b>٤٢ ٥٤٩,٦</b>	<b>٢٦٧ ٩٨٧,٨</b>	<b>المجموع (الصافي)</b>

٢٠ - يعكس المستوى العام للموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ انخفاضاً في الوظائف وفي الموارد غير المتعلقة بالوظائف تمشياً مع الانخفاض المتوقع في نشاط المحاكمات اعتباراً من الربع الثالث من عام ٢٠١٠. واستناداً إلى التوقعات المنقحة للمحاكمات، تنتظر المحكمة أن يكون نشاط المحاكمات الابتدائية حافلاً طوال عام ٢٠١٠، مع انخفاض بسيط في الوتيرة اعتباراً من الربع الثالث من عام ٢٠١١.

٢١ - واستناداً إلى الانخفاض المعتمد في نشاط المحاكمات عند الانتهاء من وضع مقترحات الميزانية، تغطي ميزانية المحكمة المعتمدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلغاء ١٨٦ وظيفة خلال فترة السنتين على النحو التالي: ٩ وظائف اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛ و ٧ وظائف اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ ووظيفتين اعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠١٠؛ و ٦ وظائف اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ و ١١ وظيفة اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ و ٣٤ وظيفة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ و ١٠٩ وظائف اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١١؛ و ٨ وظائف اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١١. ويقترح أن يتم إنهاء مهام الوظائف الملغاة تدريجياً خلال فترة السنتين، بحيث يتماشى مع إنجاز محاكمات الدرجة الأولى. ولكفالة توفر المرونة لدى المحكمة لتسريع أو إبطاء تصفيةفرادى الوظائف، يقترح إلغاء ٣٥ وظيفة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ و ١٥١ وظيفة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على أن يتم تمويل هذه الوظائف عن طريق المساعدة المؤقتة العامة. ولإتاحة المحافظة على المهام الحيوية للوظائف اللازمة لدعم المحاكمات التي ستعقد وتستكمل في مواعيد مختلفة خلال فترة السنتين (انظر A/64/476، الفقرة ١٨).

٢٢ - وتفترض التوقعات الحالية إجراء ست محاكمات في عام ٢٠١٠ والأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١. ووفقاً لذلك، وبغية ضمان إحراز تقدم مطرد والانتهاء من أنشطة المحاكمات وتمكين الدوائر الابتدائية من الاستفادة من قاعات المحكمة والقدرات القضائية على الوجه الأمثل، ستحتاج المحكمة إلى استمرار مهام الوظائف التي كان من المقرر إلغاؤها، أي إلى ما مجموعه ٣ ٥٧٩ شهر-عمل (١ ٥٥٠ شهر-عمل لوظائف الفئة الفنية وما فوقها، و ٢ ٠٢٩ شهر-عمل لوظائف فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى)، على أن تُموَّل عن طريق المساعدة المؤقتة العامة.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، جرى تعديل عدد من البنود غير المتعلقة بالوظائف في الميزانية المعتمدة تمسحاً مع انخفاض نشاط المحاكمات خلال فترة السنتين. وبأخذ التوقعات المنقحة للمحاكمات بعين الاعتبار، تُطلب اعتمادات إضافية للبنود التالية غير المتعلقة بالوظائف: مرتبات القضاة وبدلاتهم، والمساعدة المؤقتة العامة، والمساعدة المؤقتة لترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، وتدوين المحاضر الحرفية، والسفر، وأتعاب محامي الدفاع، ومرافق الاحتجاز، على النحو المفصل في الفقرات التالية.

## ألف - الدوائر

الجدول ٣

## الاحتياجات الإضافية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات	الفرق	الاعتمادات الأولية	
١٥ ٠٨٦,٢	٢ ٢٩٤,٨	١٢ ٧٩١,٤	التعويضات الممنوحة لغير الموظفين
٣٠,٦	-	٣٠,٦	الاستشاريون والخبراء
١٥٠,٦	-	١٥٠,٦	السفر
١٥ ٢٦٧,٤	٢ ٢٩٤,٨	١٢ ٩٧٢,٦	المجموع (الإجمالي)

## الاحتياجات من الموارد

مرتبات القضاة وبدلاتهم

٢٤ - تغطي الاحتياجات الإضافية المقدرة البالغة ٢ ٢٩٤ ٨٠٠ دولار تحت هذا البند أتعاب سبعة قضاة لفترة إضافية مدتها ١٣١ شهر - عمل لدعم المحاكمات وفقا للجدول الزمني المنقح للمحاكمات (٤٠٠ ٢ ٩٧٥ دولار)، ويقابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت بندي التكاليف العامة للقضاة (٢٨٩ ٢٠٠ دولار) والمعاشات التقاعدية للقضاة (٣٩١ ٤٠٠ دولار).

٢٥ - واستندت الميزانية المعتمدة لأتعاب القضاة إلى ما مجموعه ٤٤٠ شهر-عمل ومغادرة أربعة قضاة دائمين و ١٠ قضاة مخصصين العمل في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وبأخذ أحدث جدول زمني في الاعتبار، تستند التقديرات المنقحة لأتعاب القضاة إلى ٥٧١ شهر - عمل ومغادرة قاض دائم واحد وستة قضاة مخصصين العمل في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

٢٦ - وتشمل التكاليف العامة للقضاة السفر في إجازة زيارة الوطن، وبدل التعليم، وتكاليف الانتقال. ويعزى تناقص الاحتياجات إلى انخفاض في عدد القضاة العائدين إلى الوطن خلال فترة السنتين.

٢٧ - ويعزى تناقص الاحتياجات المتعلقة باستحقاقات القضاة المتقاعدين من المعاشات التقاعدية إلى تأخر تقاعد ثلاثة قضاة نتيجة لتتقيح جدول المحاكمات.

## باء - مكتب المدعي العام

الجدول ٤

## الاحتياجات الإضافية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات	الفرق	الاعتمادات الأولية	
<b>النفقات</b>			
			الوظائف
٣٥ ٤٠١,٩	-	٣٥ ٤٠١,٩	
٣٣ ٤٦٨,٣	١٤ ٨٥٤,٤	١٨ ٦١٣,٩	تكاليف الموظفين الأخرى
٣١٣,٤	-	٣١٣,٤	الاستشاريون والخبراء
٨٨٠,٨	١٨٤,٠	٦٩٦,٨	السفر
٤٩,٤	-	٤٩,٤	الخدمات التعاقدية
٧ ٨٠٩,٠	٢ ٢٦٤,٤	٥ ٥٤٤,٦	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
<b>٧٧ ٩٢٢,٨</b>	<b>١٧ ٣٠٢,٨</b>	<b>٦٠ ٦٢٠,٠</b>	<b>المجموع (الإجمالي)</b>
<b>الإيرادات</b>			
			الإيرادات المتأتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٧ ٨٠٩,٠	٢ ٢٦٤,٤	٥ ٥٤٤,٦	
<b>٧٠ ١١٣,٨</b>	<b>١٥ ٠٣٨,٤</b>	<b>٥٥ ٠٧٥,٤</b>	<b>المجموع (الصافي)</b>

## الاحتياجات من الموارد

## تكاليف الموظفين الأخرى

٢٨ - تشمل الاحتياجات الإضافية التقديرية البالغة ٤٠٠ ٨٥٤ ١٤٠ دولار تحت هذا البند ما يلي:

(أ) اعتماد مبلغ قدره ١٠٠ ٣٤٤ ٥ دولار لاستمرار مهام الوظائف المقترح إلغاؤها في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، أي ما مجموعه ٥٨٢ شهر - عمل (٣٥٩ شهر - عمل لوظائف الفئة الفنية و ٢٢٣ شهر - عمل لوظائف فئة الخدمات العامة). واقترح بصفة مبدئية إلغاء ٧٣ وظيفة في مكتب المدعي العام خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. واقترح الاستغناء التدريجي عن مهام الوظائف الملغاة على النحو التالي: (أ) كانون الثاني/يناير ٢٠١٠: ٩ وظائف (١ ف-٣، و ٥ ف-٢، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (ب) حزيران/يونيه ٢٠١٠: ٧ وظائف (١ ف-٣، و ٣ ف-٢، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (ج) آب/أغسطس ٢٠١٠:

وظيفتان (٢ ف-٢)؛ (د) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: وظيفتان (١ ف-٣، و ١ ف-٢)؛ (هـ) تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠: ٦ وظائف (١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ ف-٢، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (و) كانون الثاني/يناير ٢٠١١: ٨ وظائف (٢ ف-٣، و ٢ ف-٢، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (ز) آذار/مارس ٢٠١١: ٣٩ وظيفة (٣ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ١٢ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١٨ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وبغية ضمان تمتع المكتب بالمرونة اللازمة للتعجيل بالاستغناء التدريجي عن مختلف الوظائف أو إبطائه، أُقترح أن يجري اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلغاء ٢٦ وظيفة سيستغنى عن مهامها تدريجياً خلال عام ٢٠١٠، وأن يجري اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلغاء ٤٧ وظيفة سيستغنى عن مهامها تدريجياً خلال عام ٢٠١١ على أن يوفر التمويل عن طريق المساعدة المؤقتة العامة. واستناداً إلى الجدول الزمني المنقح الحالي للمحاكمات، يُقترح إلغاء ٤٠ وظيفة خلال فترة السنتين بدلا من الوظائف الـ ٧٣ المقرر من قبل إلغاؤها على النحو التالي: (أ) كانون الثاني/يناير ٢٠١٠: ٩ وظائف (١ ف-٣، و ٥ ف-٢، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (ب) حزيران/يونيه ٢٠١٠: وظيفتان (١ ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ وتموز/يوليه ٢٠١٠: وظيفة واحدة (١ مد-١)؛ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: ٥ وظائف (٣ ف-٢، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١: ٤ وظائف (١ ف-٤، و ١ ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ وآذار/مارس ٢٠١١: وظيفة واحدة (وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ وأيار/مايو ٢٠١١: وظيفتان (١ ف-٣، و ١ ف-٢)؛ وحزيران/يونيه ٢٠١١: وظيفتان (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: ١٤ وظيفة (٢ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٦ ف-٣، و ٢ ف-٢، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وستمدد الوظائف المتبقية إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويتناسب تمويل الوظائف المذكورة أعلاه عن طريق المساعدة المؤقتة العامة مع المستوى المنقح للأنشطة القضائية خلال فترة السنتين.

(ب) اعتماد مبلغ قدره ٨ ٨٢٦ ٦٠٠ دولار لتغطية ما مجموعه ٨٩٥ شهر-عمل من أجل استمرار مهام الوظائف الملغاة في عام ٢٠٠٩ والتي مُولت في وقت لاحق عن طريق المساعدة المؤقتة العامة على النحو التالي: ٥٨ شهراً لوظائف من الرتبة ف-٥ و ٢٠٠ شهر

لوظائف من الرتبة ف-٤، و ٢٣٣ شهرا لوظائف من الرتبة ف-٣، و ٤١ شهرا لوظائف من الرتبة ف-٢، و ٣٦٣ شهرا لوظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

(ج) اعتماد مبلغ قدره ٥٦٤ ٠٠٠ دولار لتغطية ٨٤ شهر-عمل من المساعدة المؤقتة (٢٤ شهر-عمل لوظائف من الرتبة الفنية ف-٢ و ٦٠ شهر-عمل لوظائف من فئة الخدمات العامة) من أجل دعم الجدول الزمني المنقح للمحاكمات. وسوف يتضمن ذلك الدعم المقدم في الإعداد للمحاكمات، وفترات الذروة في المحاكمات، وترجمة الوثائق وفهرستها؛ (د) اعتماد مبلغ قدره ١١٩ ٧٠٠ دولار لتغطية ٢ ٨٥٠ ساعة من العمل الإضافي لموظفي فئة الخدمات العامة في عام ٢٠١١. بمعدل متوسط قدره ٤٢ دولارا لكل ساعة لتقديم الدعم إلى أربع محاكمات (برلن وأخرون، ستانيسيتش وزوبليانين، وستانيسيتش وسيماتوفيتش، وشيشيلي).

#### السفر

٢٩ - يخصص المبلغ الإضافي وقدره ١٨٤ ٠٠٠ دولار لإيفاد ٣٤ بعثة إضافية لدعم الجدول الزمني الموسع للمحاكمات لعام ٢٠١١. وسيكون الغرض من هذه البعثات إجراء مزيد من التحقيقات ذات الصلة بالمحاكمات، بما في ذلك التثبت من الشهود، وأخذ الشهادات بموجب القاعدة ٩٢ مكررا، والتحقيق في مرافعات الدفاع، وتبليغ الشهود بأوامر للمثول أمام المحكمة، والبحث في المحفوظات عن وثائق وشهادات أدلي بها بواسطة وصلات الفيديو.

#### الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

٣٠ - تقدر تكاليف الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بمبلغ ٤٠٠ ٢٦٤ ٢ دولار فيما يتعلق بوظائف المساعدة المؤقتة العامة الوارد وصفها في الفقرة ٢٨ أعلاه. ويقابل تلك التكاليف مبلغ مماثل تحت بند الإيرادات من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

## جيم - قلم المحكمة

الجدول ٥

## الاحتياجات الإضافية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التقدير	الفرق	الاعتمادات الأولية	
			<b>النفقات</b>
٩٥ ٠٦٣,٧	-	٩٥ ٠٦٣,٧	الوظائف
٤١ ٦٥٥,٨	١٧ ٨٢٨,٦	٢٣ ٨٢٧,٢	تكاليف الموظفين الأخرى
٤٠٣,٤	-	٤٠٣,٤	الاستشاريون والخبراء
٣ ٤٣١,٥	-	٣ ٤٣١,٥	السفر
٤٨ ٥٦٥,٦	٧ ٣٨٧,٨	٤١ ١٧٧,٨	الخدمات التعاقدية
٢٧ ١٦٨,٩	-	٢٧ ١٦٨,٩	تكاليف التشغيل العامة
١٦,٨	-	١٦,٨	الضيافة
١ ٨٨٨,٧	-	١ ٨٨٨,٧	اللوازم والمواد
٢ ٨٥٩,٠	-	٢ ٨٥٩,٠	الأثاث والمعدات
٢٥٠,٣	-	٢٥٠,٣	تحسين أماكن العمل
٢٩٠,٤	-	٢٩٠,٤	المنح والاشتراكات
١٩ ٢٦٥,٤	٢ ٧٨٩,٨	١٦ ٤٧٥,٦	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
<b>٢٤٠ ٨٥٩,٥</b>	<b>٢٨ ٠٠٦,٢</b>	<b>٢١٢ ٨٥٣,٣</b>	<b>المجموع</b>
			<b>الإيرادات</b>
١٩ ٢٦٥,٤	٢ ٧٨٩,٨	١٦ ٤٧٥,٦	الإيرادات الآتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٢٧٧,٥		٢٧٧,٥	إيرادات أخرى
<b>٢٢١ ٣١٦,٦</b>	<b>٢٥ ٢١٦,٤</b>	<b>١٩٦ ١٠٠,٢</b>	<b>مجموع الاحتياجات (صافي)</b>

## الاحتياجات من الموارد

تكاليف الموظفين الأخرى

٣١ - الاحتياجات المقدرة من الموارد تحت هذا البند وقدرها ١٧ ٨٢٨ ٦٠٠ دولار ستغطي تكاليف:

(أ) المساعدة المؤقتة العامة (٧٠٠ ٤٣١ ١٦ دولار) وذلك على النحو التالي:

'١' اعتمادات قدرها ٥٠٠ ٧٢٤ ٨ دولار لتغطية تكاليف استمرار مهام الوظائف المقترح إلغاؤها في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وذلك لمدة إجمالية قدرها ١ ١٣٠ شهر عمل (٤١٣ شهر عمل في مستوى الفئة الفنية و ٧١٧ شهر عمل في مستوى الخدمات العامة). وقد اقترح في البداية إلغاء ١١٣ وظيفة في قلم المحكمة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وذلك كالآتي: (أ) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: ٤ وظائف (٢ برتبة ف-٥، و ١ برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (ب) تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠: ٥ وظائف (١ برتبة ف-٢ و ٤ وظائف من فئة خدمة الأمن)؛ (ج) كانون الثاني/يناير ٢٠١١: ٢٦ وظيفة (٢ برتبة ف-٤، و ٢ برتبة ف-٣، و ٤ برتبة ف-٢ وست وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١٢ وظيفة من فئة خدمة الأمن)؛ (د) آذار/مارس ٢٠١١: ٧٠ وظيفة (١ برتبة ف-٥، و ٦ برتبة ف-٤ و ١١ برتبة ف-٣ و ١٢ برتبة ف-٢ و ١٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٢٤ وظيفة من فئة خدمة الأمن)؛ (هـ) نيسان/أبريل ٢٠١١: ٨ وظائف (فئة خدمة الأمن). ولضمان أن يكون لقلم المحكمة المرونة اللازمة لتسريع أو إبطاء عملية الإلغاء التدريجي للوظائف، اقترح أن يتم اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلغاء ٩ وظائف يجري إلغاء مهامها تدريجيا في عام ٢٠١٠، وأن يتم اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلغاء ١٠٤ من الوظائف التي يجري إلغاء مهامها تدريجيا في عام ٢٠١١. واستنادا الى جدول المحاكمات المنقح الحالي، يُقترح إلغاء ٢٠ وظيفة خلال فترة السنتين، بدلا من العدد الذي كان مقررا سابقا وقدره ١١٣ وظيفة، وذلك على النحو الآتي: (أ) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: ٢٠١٠: وظيفتان (برتبة ف-٥)؛ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١: وظيفة واحدة (من فئة خدمة الأمن)؛ وآذار/مارس ٢٠١١: وظيفتان (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ وأيار/مايو ٢٠١١: ٣ وظائف (٢ برتبة ف-٢ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: ١٢ وظيفة (٤ برتبة ف-٢ و ٦ من فئة خدمة الأمن، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وسيتم التمديد للوظائف المتبقية حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتمويل الوظائف

المذكورة أعلاه من خلال بند المساعدة المؤقتة العامة يتناسب مع المستوى المنقح للأنشطة القضائية لفترة السنتين؛

‘٢’ اعتمادات قدرها ٤٠٠ ٦٧٠٥ دولار لتغطية تكاليف ٩٧٢ شهر عمل اللازمة لمواصلة مهام الوظائف التي أُغيت في عام ٢٠٠٩ والتي جرى تمويلها لاحقاً من بند المساعدة المؤقتة العامة وذلك كالاتي: ١٠ أشهر عمل في مستوى الرتبة ف-٤، و ١١٦ شهر عمل في مستوى الرتبة ف-٣، و ١٢٠ شهر عمل في مستوى الرتبة ف-٢، و ٤٩٤ شهر عمل في مستوى فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٢٣٢ شهر عمل في مستوى فئة خدمة الأمن؛

‘٣’ اعتمادات قدرها ٣٠٠ ٩٣١ دولار لتغطية تكاليف ١٠٤ أشهر - عمل ضمن بند المساعدة المؤقتة لقسم دعم الدوائر القانونية لكي يتمكن هذا القسم من تحمل أعباء نشاط المحاكمات أول درجة (٢٠ شهر عمل في مستوى الرتبة ف-٣ و ٦٠ شهر عمل في مستوى الرتبة ف-٢، و ٢٤ شهر عمل في مستوى فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

‘٤’ اعتمادات قدرها ٥٠٠ ٧٠ دولار لتغطية تكاليف ١٢ شهر عمل في مستوى فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لفريق من المترجمين الشفويين المعيّنين محلياً في المكاتب الميدانية، وذلك من أجل أن يتم بتكلفة أرخص تغطية جزء من أعباء العمل الذي عادة ما يضطلع به مترجمون شفويون يتم التعاقد معهم من الخارج بعقود قصيرة الأجل.

(ب) المساعدة المؤقتة للاجتماعات (٩٠٠ ٣٩٦ ١ دولار) وذلك على النحو التالي:

‘١’ المساعدة المؤقتة للترجمة الشفوية (٥٠٠ ١٢٥ ١ دولار)، أي ما يمثل ١٧٥ يوم عمل إضافي، ستلزم في إطار هذا البند لتغطية الاحتياجات الإضافية من خدمات الترجمة الشفوية بلغات العمل الثلاث، وهي الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكراتوية/الصربية وبلغات أخرى (الألبانية والمقدونية)، وذلك نتيجة لتنقيح جدول المحاكمات خلال فترة السنتين؛

‘٢’ المساعدة المؤقتة للترجمة التحريرية (٤٠٠ ٢٧١ ٢ دولار)، أي ما يمثل ٥٢٠ يوم عمل إضافي، ستلزم للحصول على خدمات مترجمين ومراجعين لترجمة الوثائق القانونية التي يقدمها مكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، ودوائر

المحكمة بمختلف التراكيب اللغوية (الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/ الكراوتية/الصربية). ويمثل ذلك ٤٥٠ يوم عمل من المساعدة المؤقتة، وذلك كنتيجة لتتقيح جدول المحاكمات خلال فترة الستين.

#### الخدمات التعاقدية

٣٢ - نظرا لتتقيح جدول المحاكمات، فإنه من المطلوب مبلغ إضافي قدره ٨٠٠ ٣٨٧ ٧ دولار في إطار هذه الفئة من النفقات لتغطية ما يلي:

(أ) خدمات المحتجزين (١٠٠ ٢٠١ ١ دولار) لتغطية تكاليف الاستمرار في استتجار ١٢ زنانة كان من المقرر أصلا أن تُعاد إلى أصحابها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولذلك، ستواصل وحدة الاحتجاز بالأمم المتحدة استتجارها لـ ٦٤ زنانة حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وستغطي الموارد الإضافية تكاليف استتجار الزنانات والخدمات من الحكومة المضيفة لإيواء المحتجزين في الزنانات الـ ١٢ الإضافية؛

(ب) أتعاب محامي الدفاع (٧٠٠ ٦٥٩ ٣ دولار) لتغطية تكاليف أتعاب المحامين (٧٠٠ ٢٥٣ ٣ دولار) ومصاريف سفر (٤٠٦ ٠٠٠ دولار) لمتوسط عدد المتهمين المحليين البالغ ٣٤ متهما سيتعين حضورهم إجراءات المحاكمة والاستئناف أمام المحكمة خلال فترة الستين. وعلى الرغم من أن العدد سيكون أزيد بقليل من العدد المقترح في البداية (٣٤ بدلا من ٣٣ متهما) نتيجة لتتقيح جدول المحاكمات، فإنه سيكون هناك متهمين أكثر قيد إجراءات المحاكمة عن المتهمين قيد إجراءات الاستئناف. وبما أن تكاليف أتعاب محامي الدفاع في مرحلة المحاكمة ستكون أعلى بكثير منها في مرحلة الاستئناف، فإن تتقيح جدول المحاكمات لا تنجم عنه آثار مالية في أتعاب محامي الدفاع؛

(ج) الخدمات التعاقدية للترجمة (١٥٠ ٠٠٠ دولار) لتغطية تكاليف ترجمة ٣٠٠٠ صفحة إضافية من وثائق غير سرية تُقدّم بلغات أخرى غير لغات عمل المحكمة أو تتم الاستعانة في ترجمتها بمصادر خارجية بغية تقليص أعباء أعمال الترجمة المتراكمة؛

(د) الخدمات التعاقدية لإعداد المحاضر الحرفية (٣٧٧ ٠٠٠ ٢ دولار) لتغطية تكاليف خدمات إعداد التقارير للمحكمة بالإنكليزية والفرنسية للمرافعات الشفوية في قاعات المحكمة، وكذلك في الجلسات العامة التي يعقدها القضاة، وغيرها من الاجتماعات التي تتطلب محاضر حرفية. وتعطي هذه التقديرات تكاليف خدمات ٤٧٤ يوما إضافيا من المداولات في قاعات المحكمة بالإنكليزية والفرنسية على السواء.

الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

٣٣ - تقدر تكاليف الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بمبلغ ٢ ٧٨٩ ٩٠٠ دولار وتتصل بوظائف المساعدة المؤقتة العامة المذكورة في الفقرة ٣١ أعلاه. ويقابل تلك التكاليف مبلغ مقابل في إطار بند الإيرادات المتأتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

### خامسا - الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها

٣٤ - مطلوب من الجمعية العامة أن:

(أ) تحيط علما بهذا التقرير؛

(ب) توافق على اعتماد إضافي إجماليه ٤٧ ٦٠٣ ٨٠٠ دولار (صافيه

٤٢ ٥٤٩ ٦٠٠ دولار) للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة لفترة

السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.